بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
شعبة التعاميم [٢٧٧]

الرقم: ٣٧٦٠/ت/١٤
التاريخ: ١٤٣٠/١٠/١٦هـ
المرفقات: _____

الموضوع: _____

# تعميم إداري
# على كافة الجهات التابعة للوزارة

**فضيلة /** **سلمه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد : -

برفقه نسخة من قرار معالي وزير العدل رقم ١٠٨٢٢ وتاريخ ١٤٣٠/٩/١٦هـ المتضمن ما يلي : -

أولاً : ينشأ قسم لمأذوني عقود الأنكحة في المحاكم العامة وفي رئاسات المحاكم التي لا يوجد فيها محاكم جزئية للضمان والأنكحة.

ثانياً : ترتبط هذه الأقسام بأمين عام المحكمة وبمدير إدارة المحكمة في الجهات التي لا يوجد بها أمين عام محكمة.

ثالثاً : تقوم الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بالتعاون مع الإدارة العامة للتطوير الإداري ببرمجة إنشاء هذه الأقسام على عدة مراحل.

رابعاً : على أجهزة الوزارة والجهات ذات العلاقة تقديم ما يلزم لهذه الأقسام للقيام بمهامها.

خامساً : على المحاكم العامة ورئاسات المحاكم تزويد الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بالوزارة بتقرير سنوي عن أنشطة هذه الأقسام.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبه. والله يحفظكم ،،،

**مدير عام وزارة العدل**

١٠/١٥

حمد بن عبدالعزيز الصبيح

التصنيف : تنظيم
صورة لـــــ :
= مكتب معالي الوزير
= فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية
= مكتبنا
= الإدارة العامة للمستشارين
= سعادة مدير عام شؤون الموظفين للاعتماد
= سعادة مدير عام التطوير الإداري للاعتماد
= رئاسات المحاكم للاعتماد وإبلاغه لمن يلزم لاعتماده
= شعبة التعاميم مع الأساس
(٣٠/١١٧٦٣٩ في ١٤٣٠/١٠/١٥هـ)

= فضيلة وكيل الوزارة
= فضيلة وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية المكلف
= فضيلة وكيل الوزارة المساعد للتسجيل العيني للعقار
= الإدارة العامة للميزانية والتخطيط للاعتماد
= إدارة المشتريات والعقود للاعتماد
= السكرتارية الخاصة بمكتب معالي الوزير
= فروع الوزارة للاعتماد وإبلاغه لمن يلزم لاعتماده
= مركز الوثائق مع المسودة

٢٨-١١/٣٠

**قرار رقم [١٠٨٢٢] وتاريخ ١٦/٩/١٤٣٠هـ**

**الحمد لله وحده وبعد :**

فإن وزير العدل بناء على الصلاحيات الممنوحة له وبناء على الدراسة المعدة من قبل الإدارة العامة للتطوير الإداري بخصوص إنشاء قسم لمأذوني عقود الأنكحة في المحاكم العامة ورئاسات المحاكم التي لا يوجد فيها محاكم جزئية للضمان والأنكحة وبناء على مقتضيات المصلحة العامة.

**يقرر ما يلي**

**أولا :** ينشأ قسم لمأذوني عقود الأنكحة في المحاكم العامة وفي رئاسات المحاكم التي لا يوجد فيها محاكم جزئية للضمان والانكحة.

**ثانيا :** ترتبط هذه الأقسام بأمين عام المحكمة وبمدير إدارة المحكمة في الجهات التي لا يوجد بها أمين عام محكمة.

**ثالثا :** تقوم الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بالتعاون مع الإدارة العامة للتطوير الإداري ببرمجة إنشاء هذه الأقسام على عدة مراحل.

**رابعا :** على أجهزة الوزارة والجهات ذات العلاقة تقديم ما يلزم لهذه الأقسام للقيام بمهامها.

**خامسا :** على المحاكم العامة ورئاسات المحاكم تزويد الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بالوزارة بتقرير سنوي عن أنشطة هذه الأقسام.

**والله الموفق،،،**

**وزير العدل**

**محمد بن عبدالكريم العيسى**

وزارة العدل
شعبة التعاميم
رقم القيد: ٣٠/١١٧٦٣٩
تاريخه: ١٥/١٠/١٤٣٠هـ
المرفقات:

صورة لمكتبنا.
صورة لفضيلة وكيل الوزارة للاعتماد.
صورة لسعادة مدير عام الشؤون المالية والإدارية.
صورة لسعادة مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري للاعتماد.
صورة لسعادة مدير عام الميزانية والتخطيط للاعتماد.
صورة لفروع وزارة العدل بالمناطق للاعتماد.
صورة للمحاكم العامة ورئاسات المحاكم للاعتماد.
صورة مع أصل الدراسة للإدارة العامة لمأذوني عقود الانكحة.
صورة لمركز الوثائق مع المسودة.
١٠٠=خالد القحطاني.

مدير شعبة التعاميم المعتمد